

الاستدامة المالية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق للمدة (2004-2021)

أ.م.د. خالد روكان عواد¹ ، م.د. كوثر كريم عبد الرزاق² ، د. رباب ناظم خزام³

المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من اختلال الهيكل الإنتاجي والمتجسد بتشوّه علاقات الهياكل الاقتصادية والنسب المكونة للنظام الاقتصادي بسبب عم تنوع مصادر الدخل وزيادة النفقات ، الامر الذي يجعلها تبتعد عما تقرره النظرية الاقتصادية من علاقات تناسبية بين متغيرات البحث ، لذا يهدف البحث إلى ابراز الدور الذي يمكن ان تلعبه الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، نظراً لما يتمتع به هذا الموضوع من تجدد مستمر كون الاستدامة المالية تمثل شرط ضروري لاعتماد سياسة مالية من شأنها الاسهام في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، فضلاً عن معرفة مواطن الخلل التي يمكن معالجتها من اجل ان تسهم الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال مدة الدراسة ، من خلال تحليل مؤشرات الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال المدة (2004- 2021) .

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، النمو المستدام، الاقتصاد العراقي

انتساب الباحثين

¹ كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق، الأنبار، 31002

² كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق 52001

³ وزارة النفط، شركة توزيع المنتجات النفطية، فرع واسط، 52001

¹ khalid_rokan@uofalluja.edu.iq

² kabdulrazak@uowasit.edu.iq

³ drrabab352@gmail.com

² المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: أيلول 2024

Affiliation of Authors

¹ Administration & Economics, University of Fallujah, Iraq, Anbar, 31002

² Administration & Economics, University of Wasit Iraq, Wasit, 52001

³ Ministry of oil, Oil Products Distribution company, branch wasit, Iraq, Wasit, 52001.

¹ khalid_rokan@uofalluja.edu.iq

² kabdulrazak@uowasit.edu.iq

³ drrabab352@gmail.com

² Corresponding Author

Paper Info.

Published: Sept. 2024

Financial Sustainability and its Role in Achieving Sustainable Economic Growth in Iraq for the Period (2004-2021)

Asst prof. Khalid Rokan Awad¹ , L Dr. Khawther Kareem² , Dr. Rabab Nadhem .Khuzam³

Abstract

The Iraqi economy has been suffering for a long time from an imbalance in the productive structure, which is embodied in the distortion of the relationships of the economic structures and the proportions that make up the economic system due to the widespread diversity of sources of income and the increase in expenditures, which makes it move away from what economic theory stipulates in terms of proportional relationships between the research variables. Therefore, the research aims to highlight the role that financial sustainability can play in achieving sustainable economic growth, given the continuous renewal that this topic enjoys, as financial sustainability represents a necessary condition for adopting a financial policy that would contribute to achieving sustainable economic growth. In addition to knowing the deficiencies that can be addressed in order for financial sustainability to contribute to achieving sustainable economic growth in Iraq during the period of the study, through analyzing indicators of financial sustainability and sustainable economic growth in Iraq during the period (2004-2021).

Keywords: Financial Sustainability, Sustainable Growth, The Iraqi Economy

المقدمة

ان مفهوم الاستدامة المالية حظي باهتمام الاقتصاديين واصحاب الاختصاص كونه يؤكد على تقليل درجة الاعتماد على الموارد الناضبة أو الاعتماد على المساعدات الخارجية ، كما ان الاستدامة المالية واستدامة النمو الاقتصادي هما مفهومان متداخلان وينطلقان

من مسار عبء الدين العام الذي يعبر عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، لذا فإن الاستدامة المالية تشكل التحدي الاقتصادي الأهم الذي تواجهه البلدان النامية ومنها العراق كونه يعاني من اضطرابات وتحولات سياسية مهمة شهدتها مدة الدراسة ، والتي انعكست بدوره على معظم المتغيرات الاقتصادية والنمو

يهدف البحث الى سبل تفعيل دور الاستدامة المالية وقدرتها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال مدة الدراسة من خلال تحليل مؤشراتهما، فضلاً عن توضيح رؤية مستقبلية للاستدامة المالية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الجزء الى الكل ومن الخاص الى العام، فضلاً عن المنهج الاستنباطي القائم على تحليل البيانات الصادرة من الجهات الرسمية ذات العلاقة من اجل الوصول الى النتائج.

هيكلية البحث

من أجل اثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه المنشودة قسم البحث الى ثلاث محاور: تضمن المحور الأول الإطار المفاهيمي للاستدامة المالية والنمو الاقتصادي المستدام، فيما انصب المحور الثاني على تحليل واقع مؤشرات الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)، أما المحور الثالث فقد تضمن رؤية استشرافية للاستدامة المالية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستدامة المالية والنمو الاقتصادي المستدام

أولاً- الإطار المفاهيمي للاستدامة المالية:

➡ مفهوم الاستدامة المالية: ان مصطلح الاستدامة المالية من أكثر المصطلحات شهرة في السنوات الأخيرة ، وقد تم اقتراحها من قبل منظمات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في معظم البلدان سواء كانت المتقدمة منها او النامية وقد كان بروزها رداً على المشكلات التي تصيب الاقتصادات الوطنية الناجمة عن ارتفاع الديون الخارجية بالإضافة إلى العجز في الموازنات العامة ، وقد ارتبط مفهوم الاستدامة المالية بالتنمية الاقتصادية وخاصة التنمية الاقتصادية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة وهي التي تلبى حاجات الأفراد في الوقت الحاضر دون إلحاق أضرار بقدرة الأجيال المستقبلية ولا بد من التوافق بين حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأنها ركيزة الأساسية للتنمية المستدامة^[1] وعليه فإن الاستدامة تشير الى الوضع الذي تستمر فيه الدولة في أداء واجباتها ووظائفها التي حددت من خلال السياسة المالية للحكومة دون التعرض لعملية التعثر المالي ، ومما

الاقتصادي المستدام واحد من تلك المتغيرات ، نتيجة لتذبذب أسعار النفط في الاسواق العالمية ، والتي تُعد المصدر الأساسي للإيرادات العامة ، إذ نجد أنه خلال مدة البحث (2004-2021) انعكست تذبذبات أسعار النفط الخام على معظم متغيرات الاقتصاد العراقي ، والتي زادت من دور وأهمية السياسة المالية في الحد من الصدمات الخارجية من أجل تحقيق استدامة مالية للدولة ، ومن أجل ضمان تمتع الدولة بالاستدامة المالية يجب توفير القدرة المالية والاقتصادية للدولة لتقليل نمو الدين العام ، فضلاً عن ترشيد النفقات العامة وخفض النفقات التشغيلية ، أو التنويع في الإيرادات العامة عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية وتنويع الاقتصاد العراقي من خلال تطوير القطاعات الانتاجية ، إذ أن عدم قدرة الدولة على تحقيق استدامة مالية معناه زيادة الدين العام في ظل عدم ترشيد النفقات العامة غير الضرورية وعدم تنويع الإيرادات غير النفطية ، إن كل ذلك يتطلب من الحكومة العراقية ضرورة الاهتمام بتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الخارج من أجل تحقيق استقرار اقتصادي مستدام .

أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من خلال تناولها موضوع حيوي يتعلق بدور الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام للمدة (2004-2021)، نتيجة لسوء الاوضاع السياسية والمالية والاقتصادية التي الفت بظلالها على واقع الاقتصاد العراقي مما جعله يعاني من أزمات مزمنة بسبب طبيعة اقتصاده الريعية.

مشكلة البحث

أن السياسة المالية التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي المعتمدة على الإيرادات النفطية لتغطية إيراداتها العامة جعلت منها سياسة هشة غير قادرة على تحقيق استدامة مالية، لذا يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الاتي: هل ان الاستدامة المالية عملت على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال مدة الدراسة.

فرضية البحث

يبني البحث على فرضية مفادها أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات قطاع واحد مما جعل الاقتصاد عرضة للصدمات والازمات، الامر الذي يؤثر على انخفاض مؤشرات الاستدامة المالية وبالتالي عدم تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

هدف البحث

عن طريق إنشاء قاعدة كبيرة للمانحين واستخدام وسائل أخرى لجمع الموارد المن أجل تنويع مصادر الدخل.

❖ **توليد الدخل الخاص:** على الرغم من أن التبرعات ضرورية، فإن الاستدامة المالية الكاملة تعني أنه يمكن الاعتماد على قدرة المنظمة إذا دعت الحاجة، ومن أجل تحقيق ذلك لتحقيق يجب تخصيص أموال إضافية أو الاحتفاظ ببعض الاحتياطييات النقدية التي يمكن الرجوع إليها خلال الأيام الحرجة.

❖ **التخطيط الاستراتيجي والمالي:** يعد من المقومات الهامة في بناء نظم تقييم الاداء بالدولة في بيانات الاعمال الحديثة والتي تتصف بالحاجة الملحة والمستمرة لتطوير الاداء ليس فقط الاداء الحالي بل الاداء المستقبلي ايضاً، الأمر المهم الذي يجب التأكد منه عند إدارة الدولة هو الحصول على مصدر لجمع الموارد النقدية التي ليس لها أي قيود.

✚ **مؤشرات الاستدامة المالية:** هناك عدد من المؤشرات يمكن أن تستخدم في تقييم الاستدامة المالية بشكل عام واستدامة موارد الدولة المالية بشكل خاص ومنها [5]:

• **مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** ويقصد بها العلاقة العضوية والمهمة بين الدين العام وإجمالي الناتج المحلي ويعطي هذا المؤشر صورة عن الأعباء المالية التي تتحملها ميزانية الدولة، فعند زيادة نسبة الدين بدرجة كبيرة عن إجمالي الناتج تزداد أعباء الديون وبالتالي تصبح المديونية مشكلة تهدد تحقيق الاستدامة المالية والنمو المستدام والعكس صحيح، ويمكن قياسه من خلال المعادلة الآتية:

$$(1) \quad \text{الاستدامة المالية} = \frac{\text{الدين العام}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

• **مؤشر نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة [6]:** ويستخدم هذا المؤشر في بيان نسبة الإيرادات النفطية والتي تنسم بالتقلب وتتجه نحو الارتفاع والانخفاض نتيجة حسب الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية للبلد إلى الإيرادات النفطية، ويمكن قياسه من خلال المعادلة الآتية:

$$(2) \quad \text{الاستدامة المالية} = \frac{\text{الإيرادات النفطية}}{\text{الإيرادات العامة}} \times 100$$

• **مؤشر نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة [7]:** وهناك مؤشرات أخرى يمكن من خلالها بيان الاستدامة المالية في مجال الانفاق العام ومنها مقارنة معدل النمو السنوي للنفقات

تقدم يمكن ان تعرف الاستدامة المالية على انها الحالة التي يمكن للدولة أن تستمر فيها في سياسات الأنفاق والدخل لمدة طويلة دون التقليل من ملاءتها المالية ، أو مواجهة مخاطر الإفلاس أو الفشل في الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية [2] ويشير هذا المفهوم الى ان الاستدامة تمثل قدرة الدولة على تحمل الديون دون إجراء تعديلات واسعة على السياسة المالية في المستقبل لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة ، ويشتمل هذا المفهوم على مبدئين هما (الملاءة المالية والسيولة المالية).

وهناك من يعرفها على انها السياسة التي تضمن نسبة ثابتة من الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، أي أن ارتفاعات الدين العام يجب أن يكون مصحوباً بزيادة في إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي سيكون هنالك تأثير إيجابي على قيمة إجمالي الناتج ، لذا اصبح مفهوم الاستدامة المالية واسع النطاق لأنه عندما يلتزم فشل الديون فمن الممكن معالجة العقوبات التي تقف دون تعديل السياسات النقدية والمالية للدولة [3] . وفي هذا السياق ينظر إلى الاستدامة المالية العامة على أنها الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على تنفيذ برامج عملها لأنشطة مختلفة ضمن نطاق معين دون تقويض قدرتها على الأنفاق في المستقبل . ومما تقدم يمكن ان تعريف الاستدامة المالية على أنها قدرة الدولة على تحقيق إيرادات كافية من أجل تغطية عجز الموازنة، يضاف الى ذلك قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بشكل مستمر دون أن تتعرض لخطر الإفلاس من خلال الفائض المستقبلي خلال مدة زمنية طويلة الأمد.

❖ **خصائص الاستدامة المالية :** هناك العديد من الخصائص التي تمتاز بها الاستدامة المالية والتي يمكن بيان اهمها من خلال الآتي [4]: **الإدارة السليمة والمالية:** هي مجموعة من القواعد التي تعمل على دراسة أفضل الطرق الممكنة، للحصول على ربح مالي، وتهتم الإدارة المالية بمتابعة حركة الأموال ومعرفة المبالغ الصادرة والواردة ، فضلاً عن حساب نسب الربح والخسارة المترتبة على كافة الأنشطة والعمليات التي يتم العمل عليها ، وكلما كانت القرارات المالية التي يتم اتخاذها تساهم في الوصول إلى نتائج صحيحة، كلما دل ذلك على نجاح الإدارة المالية بالمهمة التي تقوم بها.

❖ **تنويع الدخل:** تشير هذه الخاصية إلى عدد الخيارات المختلفة التي يجب على الدولة كسبها أو جمع الأموال لأجلها، إذ يعد الاعتماد على مصدر دخل واحد أمراً خطيراً على المؤسسات المالية وعليها التصدي لذلك عبر تأمين الاستقرار المالي لها

العامة ومعدل النمو السنوي للإيرادات العامة والذي يبين مقدار الفجوة المالية بين الإيرادات والنفقات العامة، فضلاً عن نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة والذي يبين قدرة الدولة بتحقيق الإيرادات لتغطية نفقاتها، ويمكن قياسه من خلال المعادلة التالية:

$$(3) \quad \text{الاستدامة المالية} = \frac{\text{الإيرادات العامة}}{\text{النفقات العامة}} \times 100$$

ثانياً: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي المستدام

➤ مفهوم النمو الاقتصادي المستدام:

يسعى الإنسان إلى حل المشكلة الاقتصادية المتمثلة بإشباع حاجاته المتزايدة وغير المحدودة من خلال الموارد المتاحة المحدودة، لذلك يسعى الإنسان إلى السيطرة على الطبيعة، وزيادة كفاءة استغلاله لهذه الموارد بما يليه الجزء الأكبر من حاجاته التي تتطور بشكل متصاعد مع تطور المجتمعات، لذا فإن سعي الإنسان للحياة هو مكمل لعملية النمو والذي ساهم في خروج الإنسان من مرحلة الركود إلى النمو الاقتصادي المستدام^[8]، وعلية فإن النمو الاقتصادي المستدام يتميز بأهمية كبيرة بالنسبة للعديد من البلدان سواء كانت المتقدمة منها أو النامية لما له من دور في دعم الاقتصاد وزيادة مستوى الدخل القومي واستغلال الموارد لمواجهة الأزمات، ويشير مفهوم النمو الاقتصادي المستدام إلى نمط السلوك في النمو الاقتصادي وتتمثل السمة الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام في معدل نمو ثابت على المدى الطويل لذا فإن أهميته تكمن في التطوير المستمر والتحسين المستمر لمستوى الرفاهية^[9]، وقد أوضح العديد من الاقتصاديون ومنهم (سيمون كورننتس) منحى آخر للنمو الاقتصادي من أجل تحقيق الاستدامة المتزايدة في متوسط إنتاج الفرد، فضلاً عن دعم الأجيال المستقبلية ورسم سياسات وخطط تنموية وهذا ما يطلق عليه بالنمو المستدام، وبينت اللجنة الخاصة بالتنمية والنمو المستدام أن اقتصادات الدول التي تتميز بمعدلات عالية من إجمالي الناتج المحلي تؤهلها لمضاعفة حجم اقتصادها في كل عقد من الزمن، وهناك بعض الدول رأت أن حالة النمو المستدام يصعب تفسيرها وتكرارها، لكن الواقع أثبت احتمالية انضمام دول أخرى إلى هذه الحالة في المستقبل^[8].

مما تقدم يمكن القول ان النمو الاقتصادي المستدام يشير الى الزيادة الحقيقية السنوية في الناتج المحلي الإجمالي وحصه الفرد منه على الامد الطويل .

• خصائص النمو الاقتصادي المستدام: يتميز النمو المستدام

بعدة خصائص يمكن توضيح اهمها من خلال الاتي^[10]:

- نتيجة النمو السريع والمتطور واستيراد التقنيات الحديثة ومواكبة التكنولوجيا المتطورة أصبحت معدلات نمو إجمالي الناتج والبالغ 7% على مدار ربع قرن ليس بالصعب دائماً ويمكن تحقيقه في النصف الثاني من القرن العشرين.
- أن تحقيق النمو المستدام والذي يتميز بارتفاع النمو الاقتصادي يساعد على تخفيف حدة الفقر وتحقيق المساواة، فالنمو المستدام ينقل الفقراء خارج حدود منطقة الفقر.
- على الرغم من أهمية النمو المستدام ونجاح حالات كثيرة منه، لكن تحقيقه ليس بالأمر السهل دائماً فهناك اقتصادات أخفت في تحقيق النمو المستدام وحالات أصبح النمو فيها سريع لكن مستواه يتوقف عند حد معين.
- أن النمو المستدام مع أهميته لكنه ليس غاية إلى حد ما، وإنما يساعد الاقتصاد على توفير الخدمات العامة وزيادة الدخل وتوفير فرص العمل.
- توجد العديد من الحالات تتشابه فيها اقتصادات النمو المستدام والتي كانت حاسمة في الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة لأطول مدة ممكنة، فكانت استفادتها من الاقتصادات العالمية من خلال استيرادها التكنولوجيا الحديثة والأفكار مما ساعد ذلك على زيادة الطاقة الإنتاجية لها، واستفادت من الطلب العالمي الذي وفر لها سوقاً لتصريف المنتجات وإتاحة المجال لها للتخصص من المنتجات المهمة في المجتمع وبالتالي زيادة صادراتها وحققت معدلات من الادخار وساعدت في المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة الاستثمار وتركت تخصيص الموارد للأسواق.
- من أهداف واقعية واضعي السياسات الاقتصادية هو تحقيق النمو المستدام باعتباره شرط مهم لتحقيق أهداف التنمية وإن كان غير كافي لتحقيق التنمية المستدامة.
- **مؤشرات النمو المستدام: مؤشرات النمو المستدام:** يوجد العديد من المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي المستدام، سيما وان هذه المؤشرات ندخل بيها الامو التي تخص الاستدامة والبيئة النظيفة ومنها^[11]:
- **الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه** أن معظم الاقتصادات يتفق على مؤشرين أساسيين يمكن الركون اليهما في قياس التقدم المحرز في أداء البيئة الاقتصادية لأي بلد ويتمثل المؤشران بالناتج المحلي الإجمالي ويقصد به قيمة إجمالي الناتج النهائي لجميع السلع والخدمات المنتجة ضمن حدود البلد في سنة واحدة، ويقصد بالناتج النهائي السلع النهائية المتكونة من السلع الاستهلاكية والاستثمارية الممكن

ليبيان المركز المالي للدولة وقابليتها على تحقيق تلك الاستدامة من عددها من خلال الآتي :

● **مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يوضح هذا المؤشر عبء الدين العام على الاقتصاد العراقي ، ومدى قدرة الدولة على تحمل الديون وخدمتها من خلال مقارنة نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي مع نسبة نمو الدين العام ، وذلك لأنه عند ارتفاع معدل نمو الدين العام عن معدل النمو الاقتصادي فإن ذلك يدل على عدم قدرة الدولة على تحمل تكاليف وأعباء الدين العام ، وبالتالي سترتفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وبالعكس ذلك يكون الاقتصاد العراقي في وضع الامان عندما يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو الدين العام أو يتساوى معه ، ويلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) إن نسبة مساهمة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت مرتفعة خلال المدة (2004-2006) إذ بلغت عام 2004 (242.33%) وبلغت عام 2006 (89.82%) ، الا انها بدأت بالانخفاض تدريجياً فقد بلغت عام 2007 (66.72%) ولكنها لاتزال نسبة مرتفعة وتشكل خطراً على الاقتصاد العراقي ، أما خلال المدة (2008-2014) فقد سجلت نسبة مساهمة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً سريعاً حتى بلغت عام 2013 (18.24%) وهذا يدل على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة أكبر من ارتفاع معدل نمو إجمالي الدين العام فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (7.61%) في حين سجل إجمالي الدين العام معدل نمو سالب بلغ (3.15%)، وهذا يعد مؤشراً جيداً على تحسن الوضع الاقتصادي وقدرته على الالتزام والوفاء بديونه ، ويعود السبب في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية ، أما خلال المدة (2015-2016) فيلاحظ انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، في حين سجلت معدلات نمو إجمالي الدين العام قيماً موجبة وهذا يدل على تفوق معدل نمو إجمالي الدين العام على الناتج المحلي الإجمالي ، بسبب الظروف التي شهدتها العراق من تدهور للوضع الأمني ، فضلاً عن انخفاض اسعار النفط الامر الذي دفع الحكومة الى اللجوء للاقتراض من اجل تغطية النفقات ، ثم اخذت بعد ذلك بالتذبذب حتى بلغت عام 2018 (19.08%) بعد ذلك تراجعت لتسجل (4.88%) عام 2021 وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد فضلاً عن الصدمة المزدوجة وما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد العراقي وارتفاع حجم الديون لاسيما الداخلية منها تعويضاً للزيادة الحاصلة في حجم النفقات العامة ، نتيجة انخفاض أسعار النفط عالمياً بسبب أزمة (كوفيد-

استخدامها اكثر من مرة في العملية الإنتاجية^[12]. ومكوناته التي تطور الاقتصاد الكلي، أما المؤشر الآخر فيتجسد بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي والذي يمكن الحصول عليه من قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في سنة معينة، وتتوضح أهمية هذا المؤشر من كونه يعكس معدلات النمو الاقتصادي ويقاس حجم ومستوى الإنتاج الكلي.

- **متوسط نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة:** يتضمن هذا المؤشر قياس حصة الفرد من الاراضي الصالحة للزراعة وتشمل الارض الخاصة بالمحاصيل الدائمة والمؤقتة والبساتين ومناطق الكلاً والارض البائرة مؤقتاً ويستثنى من ذلك الأرض المهجورة نتيجة نقل نشاط الزراعة بالمحاصيل الدائمة.
- **متوسط نصيب الفرد من غاز ثنائي أوكسيد الكربون:** ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المعبرة عن البيئة ، كما أن مصدر انبعاثاته تمثل الفعاليات الاقتصادية في عملية الإنتاج واستنزاف الغابات واستهلاك الوقود المتحجر والطاقة والتي تسبب الضرر البيئي ، ويؤثر هذا المؤشر بشكل مباشر على حياة الافراد .

المحور الثاني: تحليل واقع مؤشرات الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021) أولاً: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية

يعد العراق من الدول حديثة الاهتمام بالاستدامة في مجال المالية العامة ، نتيجة للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي واجهها عبر الزمن ، كونه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على مصدر دخل واحد يتمثل بالصادرات النفطية بنسب عالية مما جعله عرضة للتقلبات الاقتصادية الخارجية ، ولاسيما بعد تغيير النظام السياسي والاقتصادي عام 2003 وما خلفته من ديون متراكمة وارتفاع تكاليف إعادة إعمار البنى التحتية ، فضلاً عن الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال السنوات الأولى للاحتلال وصولاً الى منتصف عام 2014 وما شهدته ذلك العام من صدمة مزدوجة نتيجة تراجع اسعار النفط الخام العالمية مما أدى ذلك إلى اختلال التوازن ما بين الإيرادات العامة والنفقات العامة أثر تداعيات الحرب على العصابات الارهابية ، مما دفع الحكومة إلى البحث عن طرق تمويل أخرى أهمها الاقتراض الذي أنقل الاقتصاد العراقي بأعباء الدين العام وخدمة الدين ، وسيتناول هذا المحور تطور بعض مؤشرات الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي

19) وذلك نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط الخام في استدامة مالية خلال السنوات الاولى من مدة البحث. جلب الإيرادات العامة ، مما تقدم يمكن القول إن العراق قد حقق

جدول (1) تطورات نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	مؤشر إجمالي الدين العام	معدل التغير السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل التغير السنوي %	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي %
2004	129008964	————	53235358.7	————	242.33
2005	104710320	-18.43	73533598.6	-18.43	142.39
2006	85866444	-17.99	95587954.8	-17.99	89.82
2007	74361260	-13.93	111455813.4	-13.93	66.72
2008	55637941	-25.18	157026061.6	-25.18	35.49
2009	52667550	-5.33	130643200.4	-5.33	40.31
2010	55597230	5.62	162064565.5	5.62	34.30
2011	52836030	-4.96	217327107.4	-4.96	24.31
2012	51536034	-2.46	254225490.7	-2.46	20.27
2013	49908298	-3.15	273587529.2	-3.15	18.24
2014	50375864	0.94	266332655.1	0.94	18.91
2015	51970011	3.16	194680971.8	3.16	26.69
2016	52588480	1.19	196924141.7	1.19	26.70
2017	85424150	62.43	221665708.5	62.43	38.54
2018	48625780	-43.07	254870184.6	-43.07	19.08
2019	46380250	-4.61	276117000.0	-4.61	16.80
2020	28320000	-38.93	219774000.0	-38.93	12.88
2021	14707540	-48.06	301469000.0	-48.06	4.88

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي،

- وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي، لسنوات مختلفة.

- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من عمل الباحثين

البحث، إذ بلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة عام 2004 (98.91%) وهي نسبة مرتفعة جداً ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، واستمر الارتفاع في نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة في السنوات التي تلت عام 2004 إلا إنها انخفضت انخفاض بسيط خلال عامي عام 2009 و2010 لتبلغ (93.73%) و(90.61%) على التوالي نتيجة الأزمة العالمية التي تسببت بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، بعدها عاودت على الارتفاع خلال المدة (2015-2018)

• مؤشر نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة : تعد الإيرادات النفطية من الإيرادات الرئيسية في الاقتصاد العراقي لاعتماد الأخير على النفط بنسبة أكبر من 95%، لذلك فإن الإيرادات النفطية تؤدي دوراً مهماً في استدامة الوضع المالي في العراق، إذ إن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية تشكل تحدياً كبيراً يواجه معظم الدول النفطية، ويلاحظ من خلال بيانات الجدول (2) إن الإيرادات النفطية تشكل نسبتها أكثر من 90% من حجم الإيرادات العامة للموازنة العامة في أغلب سنوات مدة

الارتفاع خلال السنوات التي تلت ، ولكن الأمر لم يدوم طويلاً فيلاحظ انخفاض نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة خلال عام (2009) لتبلغ (99.37%) نتيجة آثار الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على اقتصادات العالم نهاية عام 2008 ، في حين شهدت المدة (2013-2016) معدلات منخفضة من نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة فقد سجلت (95.96%) في عام 2013 ثم واصلت الانخفاض تدريجياً إلى ان وصلت إلى ادنى نسبة لها خلال مدة البحث لتبلغ (73.95%) نتيجة ارتفاع النفقات العامة للدولة بشكل يفوق إيراداتها العامة نتيجة الاسباب التي تم ذكرها سابقاً ، أما خلال عامي (2017 و 2018) فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً لنسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة إذ بلغت (102.44%) و(131.77%) على التوالي نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي للبلد ، وقد انخفضت هذه النسبة في عام 2019 لتبلغ (96.28%) نتيجة نمو النفقات العامة للدولة، وفي عام 2020 ونتيجة الأزمة العالمية أزمة (كوفيد-19) فيلاحظ انخفاض نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة لتبلغ (83.06%) نتيجة انخفاض اسعار النفط عالمياً فأخفض على أثرها معدل نمو الإيرادات العامة ، وفي عام 2021 ارتفعت نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة لتبلغ (132.96%) وذلك لارتفاع معدل الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً نتيجة الحرب (الروسية- الأوكرانية).

فقد بلغت عام 2015 (77.19%) واستمر الانخفاض خلال الاعوام التي تلتها حتى بلغت عام 2018 (89.72%) ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الأوضاع الأمنية التي مرّ بها البلد نتيجة حرب داعش وانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية، وفي عام 2019 ارتفعت نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة حتى بلغت (92.23%) نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية في البلد وزيادة الإيرادات النفطية، ولم يستمر الوضع على ما هو عليه فسرعان ما انخفضت نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة خلال عامي 2020 و2021 فبلغت (86.15%) و(87.34%) على التوالي نتيجة أزمة كورونا الذي تسبب بركود اقتصادي عالمي وانخفاض أسعار النفط عالمياً.

● مؤشر نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة: يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي يمكن استخدامها في بيان مدى تحقق الاستدامة المالية من خلال مساهمة الإيرادات العامة في تعطيية النفقات العامة، ويلاحظ من خلال بيانات الجدول (2) إن هذه النسبة في ارتفاع كبير إذ بلغت قيمتها عام 2004 (102.71%) ويعود سبب هذا الارتفاع نتيجة لرفع العقوبات الاقتصادية من العراق واستقرار الأوضاع الاقتصادية ، فضلاً عن الانفتاح التجاري على العالم الخارجي وزيادة الصادرات النفطية والذي انعكس بشكل ملحوظ في ارتفاع الإيرادات العامة ، ثم استمر هذا

جدول (2) تطورات نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة والى النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة %	النفقات العامة	نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة %
2004	32627203	32988850	98.90	32117491	102.71
2005	39480069	40435740	97.63	26375175	153.31
2006	46908043	49055545	95.62	38806679	126.41
2007	53162592	54964848	96.72	39031232	140.82
2008	79131752	80641041	98.13	59403374	135.75
2009	51719059	55243525	93.62	55589721	99.37
2010	66819670	70178223	95.21	70134201	100.06
2011	98090670	103989088	94.32	78757667	132.03
2012	116597076	119817223	97.31	105139575	113.96
2013	110877542	113840075	97.39	119127556	95.56
2014	97072410	97618557	99.44	115937762	84.20
2015	51312621	66470252	77.19	82813611	80.26
2016	44267063	54409270	81.53	73571003	73.95

102.44	75490115	84.14	77335955	65071929	2017
131.77	80873200	89.72	106569834	95619820	2018
96.28	111723523	92.23	107566995	99216318	2019
83.06	76082445	86.15	63199689	54448514	2020
132.96	82040610	87.34	109081464	95270298	2021

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي،

- وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين الخارجي، لسنوات مختلفة.

- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من عمل الباحثين.

والاقتصادية، ولم يستمر هذا الارتفاع فقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف خلال عام 2019 ليبلغ (8.33%) ويعود سبب هذا الانخفاض الى اضطرابات شعبية وسياسية عطلت جزء من مفاصل الدولة، كما وشهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً في عام 2020 ليبلغ (24.40%) ويعود سبب هذا الانخفاض إلى أزمة كوفيد-19، ثم عاود معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على الارتفاع ليبلغ (31.17%) بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً نتيجة الحرب (الروسية-الاوكرانية).

• نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة كونه يعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع ، فيلاحظ من خلال بيانات الجدول (3) ان نصيب الفرد من الناتج في ارتفاع مستمر بلغ عام 2004 (1961539) دينار، واخذ بعدها اخذ بالارتفاع حتى بلغ عام 2008 (5135296) دينار ليسجل معدل نمو مقداره (36.75%)، ثم انخفض إلى (4125861) دينار عام 2009 ليسجل معدل نمو سالب بلغ (19.65%)، واستمر بعدها بالارتفاع حتى بلغ عام 2013 (7975221) دينار بمعدل نمو موجب بلغ (5.79%)، في حين سجل معدل نمو سالب بلغ (4.09%) و (27.91%) خلال عامي 2014 و 2015 على التوالي، بسبب سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة لمواجهة عجز الموازنة فضلاً عن انخفاض معدلات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وارتفع بعدها بشكل تدريجي ليسجل معدلات نمو سالبة خلال عامي 2019 و 2020 ليبلغ (5473795) و (5473795) دينار على التوالي، واخذ بالارتفاع بعدها إذ بلغ عام 2021 (7318868) دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (33.70%) ويلاحظ مما تقدم ان ارتفاع نصيب الفرد من الناتج يرتبط بارتفاع اسعار النفط وانخفاضه يرتبط بانخفاض أسعار النفط.

ثانياً: تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي المستدام في العراق للمدة (2021-2004)

يحتل النمو الاقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة لكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لما له من دور كبير في دعم الاقتصاد واستغلال الموارد الاقتصادية وزيادة مستوى الدخل، ومن أجل قياس مدى التقدم في معدلات النمو الاقتصادي المستدام في العراق خلال مدة الدراسة ، لابد من دراسة المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عنه ، ويعد الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج هما المؤشران اللذان يعبران عن النمو الاقتصادي وكالاتي:

• الناتج المحلي الإجمالي (GDB): يلاحظ من خلال بيانات الجدول (3) ان الناتج المحلي الإجمالي متذبذب خلال مدة البحث بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرّ بها البلد، خلال المدة (2008-2004) يلاحظ ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ عام 2004 (53235358.7) مليون دينار استمر بالارتفاع حتى بلغ (157026061.6) مليون دينار وبمعدل نمو مرتفع بلغ (88.40%) ويعود سبب هذا الارتفاع الى خروج العراق من العقوبات الاقتصادية الدولية فضلاً عن ارتفاع معدلات أسعار النفط عالمياً ، وفي عام 2009 سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سالب بلغ (16.80%) بسبب تداعيات الأزمة العالمية التي تسببت بانخفاض أسعار النفط عالمياً ، بعد ذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2010-2013) ليبلغ (24.05%) عام 2010 و (7.61%) عام 2013 ، وخلال عامي 2014 و 2015 سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سالب بلغ (2.65-) % و (26.92-) % على التوالي بسبب عمليات التحرير من العصابات الارهابية وانخفاض أسعار النفط عالمياً ، أما خلال المدة (2016-2018) فيلاحظ ارتفاع معدلات النمو من جديد لتبلغ عام 2016 (1.18%) واستمر بالارتفاع حتى بلغ (14.97%) بسبب ارتفاع الأسعار النفطية واستقرار البلد من الناحية الأمنية

جدول (3) تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل التغير السنوي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل التغير السنوي %
2004	53235358.7		1961539	
2005	73533598.6	38.12	2629677	34.06
2006	95587954.8	29.99	3317823	26.17
2007	111455813.4	16.60	3754986	13.17
2008	157026061.6	40.88	5135296	36.75
2009	130643200.4	-16.80	4125861	-19.65
2010	162064565.5	24.05	5001961	21.23
2011	217327107.4	34.09	6567999	31.30
2012	254225490.7	16.97	7538151	14.77
2013	273587529.2	7.61	7975221	5.79
2014	266332655.1	-2.65	7648994	-4.09
2015	194680971.8	-26.90	5528730	-27.91
2016	196924141.7	1.15	5444537	-1.52
2017	221665708.5	12.56	5968459	9.62
2018	254870184.6	14.97	6685263	12.00
2019	276117000.0	8.33	7056780	5.55
2020	219774000.0	-20.40	5473795	-22.43
2021	301469000.0	37.17	7318868	33.70

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، الأرقام القياسية، لسنوات متفرقة.
- البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، سنوات متفرقة.

والاجتماعي الإيجابي، على سبيل المثال يمكن أن تشجع الاستثمارات المالية المستدامة على تمويل مشاريع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة، مما يساهم في تعزيز النمو المستدام.

2- **التخطيط المالي طويل الأجل:** تُسهم الاستدامة المالية في تحقيق النمو المستدام من خلال التركيز على التخطيط المالي طويل الأجل وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات على المدى البعيد ، يتضمن ذلك تنمية استراتيجيات الاستثمار المستدام وإدارة الديون بشكل مستدام، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار المالي وبالتالي تحقيق النمو المستدام.

3- **تقليل المخاطر المالية والبيئية:** يعزز الاهتمام بالاستدامة المالية الوعي بالمخاطر المالية والبيئية المحتملة، وبالتالي يتم

المحور الثالث: الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي (رؤية استشرافية)

أن وضع استراتيجية لتفعيل دور الاستدامة المالية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام يتطلب تنشيط دور الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد النفطي، ولا بد من وضع شروط ورسم سياسة اقتصادية تنبئ الاستثمار الفعال لمعالجة الخلل الموجود في الاقتصاد العراقي في ظل الريعية التي يتمتع بها، لذا يمكن توضيح الشروط أو الطرق التي تسهم بها الاستدامة المالية في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ، ومن ثم وضع رؤية لتحقيق ذلك.

اولاً - شروط تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتتضمن:

1- **توفير مصادر التمويل المستدامة:** تُسهم الاستدامة المالية في توفير مصادر التمويل التي تدعم الأنشطة ذات الأثر البيئي

كفأته لا بد للدولة من التدخل في تصميم القواعد والبيئة المؤسساتية ومؤسسات السوق المنظمة لعمل هذا القطاع إلى جانب سن اللوائح القانونية المختصة بحماية المستهلك ومكافحة الاحتكار فضلاً عن ضمان حقوق العاملين في هذا القطاع ، وحتى يؤدي القطاع الخاص في بيئة الاقتصاد العراقي دوره في تنويع مصادر الدخل لا بد من اعتماد سياسة واضحة المعالم ومتكاملة تستهدف أعمار الاقتصاد العراقي وتوفير الظروف الملائمة والموارد الضرورية اللازمة للقطاع الحكومي والخاص والمختلطة كلا حسب أهميته في عملية الأعمار وتطوير جميع القطاعات الاقتصادية .

3- **اصلاح القطاع المصرفي :** ينعكس إصلاح هذا القطاع في قدرة الاقتصاد على مواجهة المخاطر والصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات النقدية والمتمثلة بوزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ في دعم هذا القطاع إلا أنه ما زال يواجه تحديات كبيرة ، بسبب الظروف التي مر بها البلد والمتمثلة بقلّة الكادر المصرفي المؤهل والتخلف في وسائل العمل المصرفي بسبب حرمانها من استخدام التقنية الحديثة لمؤسسات هذا القطاع ، فضلاً عن تشوهات هذا القطاع الحيوي والناجمة من نقص التوجهات الاستراتيجية التي عملت على تراجع أدائه في تقديم ، يضاف الى ذلك الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة ، لذا فإن إصلاح القطاع المصرفي بشقيه العام والخاص وتطوير أسواق المال تعتبر ضرورة ملحة كونها تهدف إلى خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة مصادر الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى عمل مؤشرات الاستدامة المالية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام .

4- **تنشيط الحكومة الالكترونية:** من أجل السرعة والدقة في انجاز التقارير المالية ورفعها الى الجهات المختصة خلال المدة المحددة لها ، هذا الامر يساهم كثيراً في تعزيز الموارد الحكومية وتحصيلها في بيئة امنه تعتمد على انظمة الدفع الالكتروني ، سيما اذا كانت هذه التقارير تخص العمليات الضريبية ، لذا فان هذا الاجراء اذا ما تم تطبيقه لجديّة وحكمة سيُسهم في تقليل الاعتماد على مورد واحد للدخل ، الامر الذي يعمل على تحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي .

5- **اصلاح الموازنة العامة :** ان الموازنة العامة في العراق تعاني من ثغرات عديدة في منهج اعداد الموازنة ، لان كما هو معلوم ان موازنة العراق هي موازنة بنود ، وان هذا

اتخاذ إجراءات لتقليل تلك المخاطر والاستعداد لها، على سبيل المثال، يمكن تحسين جودة إدارة المخاطر المالية وتحسين الممارسات البيئية لتقليل التأثيرات السلبية على الأعمال والبيئة، وبالتالي تعزيز الاستدامة المالية والنمو المستدام.

4- **تعزيز الشفافية والمسؤولية:** تسهم الاستدامة المالية في تحقيق النمو المستدام من خلال تعزيز الشفافية والمسؤولية في إدارة الموارد المالية، يتضمن ذلك تقديم تقارير مالية شفافة ودقيقة والالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وبالتالي، يتم تعزيز الثقة والاعتمادية في الأنظمة المالية، مما يدعم النمو المستدام. وبشكل عام، يمكن القول إن الاستدامة المالية تعزز النمو المستدام من خلال توفير مصادر تمويل مستدامة، وتحقيق التوازن المالي على المدى البعيد، وتقليل المخاطر المالية والبيئية، وتعزيز الشفافية والمسؤولية، يتطلب تحقيق النمو المستدام تواجد نظام مالي قوي ومستدام يدعم الاقتصادات والأعمال التي تعمل في سبيل التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة والمجتمع.

ثانياً - **رؤية استشرافية لتفعيل دور الاستدامة المالية وتحقيق النمو الاقتصادي:**

هناك العديد من الشروط التي لا بد من تطبيقها من أجل تحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي المستدام يمكن توضيحها من خلال الآتي :

1- **تنويع مصادر الدخل :** ايجاد مصادر اخرى للدخل وتقليل الاعتماد على إيرادات قطاع واحد سيما وان هذا القطاع تحدد اسعار منتجاته خارج نطاق الدولة ، كون الاعتماد على إيرادات قطاع واحد يجعل من الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية ، مما يُسهم في عدم تحقيق الاستدامة المالية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، لذا لا بد من البحث عن مصادر اخرى كالإيرادات الضريبية والصناديق السيادية ، فضلاً عن اصلاح النظام الضريبي من أجل الاستفادة من إيراداته .

2- **تطوير القطاع الخاص وتهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية :** أن تطوير القطاع الخاص يحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة وذلك للدور الحيوي الذي يمارسه هذا القطاع في رفد الاقتصاد بإيرادات مالية كبيرة لا تقل أهمية عن ما يحققه القطاع العام وحتى يتمكن من تطوير القطاع الخاص ورفع

2- الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا النظيفة القيام بالبحث والاستثمار في الابتكارات والتكنولوجيا النظيفة التي تدعم الاستدامة البيئية، قد تكون هناك فرص استثمارية في مجالات مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا البيئية، والتحسينات البيئية في العمليات الصناعية، إذ يمكن أن تساعد هذه الجهود في تحقيق الميزة التنافسية وزيادة الطلب على المنتجات والخدمات، وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي المستدام.

3- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية إذ يمكن أن تساهم الاستدامة المالية في تحقيق النمو المستدام من خلال اعتماد الممارسات المسؤولة اجتماعيًا وبيئيًا، وقد تشمل هذه الممارسات تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وتعزيز التنوع والمساواة في مكان العمل، واحترام حقوق العاملين والمجتمعات المحلية.

4- التخطيط المالي الجيد من خلال القيام بوضع خطة مالية مستدامة ومحكمة الاستدامة تتضمن أهدافاً قابلة للقياس والتحقق، وتحديد الموارد المالية والاحتياجات واستراتيجيات الادخار والاستثمار التي تناسب الأهداف المالية على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

المصادر

- [1] السيد ، مروة فتحي (2010) ، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد (6).
- [2] جني لام، علي حسين نوري (2018) الاستدامة المالية واثارها في النمو الاقتصادي- دراسة حالة العراق للمدة 2004-2016، مجلة جامعة جيهان ، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثاني ، اربيل.
- [3] اليساري، ميثم خضير جواد و الحسنأوي، باسمه نياز محسن (2019) تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2016)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (15)، العدد (59).

[4] موعش ، محمد ، (2020) منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية : حالة تطبيقية لبعض الدول العربية ، صندوق النقد العربي.

[5] ابو علي ، حسام صالح (2018) الدين العام- دراسة مالية ومحاسبية للدين العام وتطبيقاته في الأردن، الطبعة الاولى ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان.

النوع من الموازنات اثبت فشلها في معظم الدول والعراق احد تلك الدول ، كونها لم تستطيع تحقيق الاهداف التي تسعى اليها السياسة المالية في العراق ، لان هذا النوع من الموازنة يتميز بعدم وضوح الاهداف التي تسعى اليها التخصيصات ، اذ لا بد من وضع جداول لا نجازها ، وهذا الامر يسري على الانفاق الاستثماري الذي يتطلب تحديد الاهداف لاسيما التي تتعلق بالبنى التحتية وتطوير الطاقات الانتاجية وزيادة التراكم الرأسمالي لتحقيق إيرادات مالية جديدة وتحسين القدرات المالية للدولة ، الامر الذي يُسهم في تحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي المستدام [13].

الاستنتاجات

- 1- ارتبطت الاستدامة المالية في العراق وقدرتها على سداد الدين بأسعار النفط، فمتى ما ارتفعت أسعار النفط انخفض عجز الموازنة العامة وتحققت فوائض مالية والعكس صحيح، وهذا يثبت فرضية البحث.
- 2- يعد الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية وذلك لاعتماده على مصدر دخل واحد، مما يؤثر ذلك على الجوانب الاجتماعية والانسانية وبالتالي عدم القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية وكذلك عدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية بشكل مستمر.
- 3- نشأ الدين العام لعدم قدرة الدولة على تخفيض النفقات العامة لكي تتواءم مع الإيرادات العامة ، إذ إن الدين العام يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي للبلد من خلال التأثير السلبي لتلك الديون على الاقتصاد العراقي بشكل عام .
- 4- إن الحكومة لجأت الى الديون سواء كانت الداخلية منها أم الخارجية لسد العجز في الموازنة العامة الناتج من تراجع عائدات النفط دون أن تبحث عن مصدر آخر للإيرادات كالصناديق السيادية التي يعول عليها في المحافظة على الإيرادات العامة من أجل تحقيق فوائض مالية واقتصادية.

التوصيات

- 1- ضرورة تنويع مصادر الدخل بحيث لا يمكن الاعتماد بشكل كبير على مصدر واحد، يمكن الاستثمار في مجموعة متنوعة من الأصول المالية مثل الأسهم، والسندات، والعقارات، والأعمال التجارية الصغيرة. هذا يساعد على تقليل المخاطر المالية وزيادة فرص العائد المالي.

- [6] حمد ، شيماء فاضل و عزيز ، خليل إسماعيل (2019) قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) باستخدام نموذج VRA ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (15) ، العدد (47).
- [7] الفتلاوي، كامل علاوي كاظم و عجم ، محمد إسماعيل (2023) الاستدامة المالية في العراق نظرة مستقبلية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (15) ، العدد (47).
- [8] نصر، ربيع (2004) رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، من بحوث جمعية العلوم الاقتصادية السورية
- [9] Awad Et al (2023) Analysis of the relationship between some indicators of sustainable development and economic growth in Iraq for the period (2004-2020) , Revenue Journal: Managment & Entrepreneurship , Vol 1, No 1 .
- [10] عبد الحق ، بدروني وآخرون (2020) تحديات تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنويع الاقتصادي
- في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد (23) ، العدد (2).
- [11] عواد، خالد وروكان، (2021) قياس وتحليل أثر العولمة الاقتصادية على بعض مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004-2019) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة.
- [12] Tayana-p-Soubbotina, Katherine A.sheram (2004) Beyond economic growth ((An Introduction to Sustainable Development)), Second Edition The World Bank, Washington D.C .
- [13] صالح، عهود حمود و سلمان ، أ.د احمد عبد الله (2021) استراتيجية مستقبلية خول واقع مؤشرات الاستدامة المالية في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (39) ، العدد (13).
- [14] البنك المركزي العراقي، سنوات مختلفة، نشرات سنوية منشورة على الموقع الاحصائي.